الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

قانون رقم 119 تاريخ 2019/3/29

(ج. ر. العدد 18 تاريخ 2019/4/1)

قانون

الموافقة للحكومـة الانضمام إلى تعديلات كيغالي- روندا المتعلقة ببروتوكول مونتريال حول حماية طبقة الأوزون من المواد المستنفدة لها

المادة الأولى:

الموافقة للحكومـة الانضمام إلى تعديلات كيغالي- روندا المتعلقة ببروتوكول مونتريال حول حماية طبقة الأوزون من المواد المستنفدة لها (الخفض التدريجي لاستهلاك وإنتاج مركبات الهيدروفلوروكربون) الموضوعة في الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف لبروتوكول مونتريال المنعقد في كيغالي- روندا ما بين 8 و2016/10/14، المرفق ربطاً.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الاسباب الموجبة

توصلت الدول الاطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الاوزون أثناء الاجتماع الثامن والعشرين بتاريخ 2016/11/15 إلى اعتماد تعديل كيغالي حسب القرار 1/28/ للخفض التدريجي لاستهلاك وإنتاج مركبات الهيدروفلوروكربون.

تعديل كيغالي، هو تعديل لبروتوكول مونتريال حول حماية طبقة الاوزون من المواد المستنفدة لها ومنبثق عنها وهو يعتبر الحلقة الخامسة في سلسلة من التعديلات التي أُجريت على البروتوكول، وتم اعتماده بغية الخفض التدريجي لمركبات الهيدروفلوروكربون (HFCs).

حيث أن لبنان قد سبق ووقّع معاهدة فيينا وبورتوكول مونتريال وتعديلات لندن بموجب القانون رقن 253 تاريخ 1993/7/22 وتعديلات كوبنهاجن وموتنريال بموجب القانون رقم 120 تاريخ 1999/10/25 وتعديلات بيجين ومونتريال بموجب القانون رقم 758 تاريخ 2006/11/11

هدف البرتوكول:

وضع بروتوكول مونتريال طبقة الاوزون على الطريق إلى التعافي بالتخلص التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الاوزون وبمقتضى هذا التعديل، ستخفض الأطراف تدريجياً إنتاج واستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون، مما ينتج عنه إمكانية تجنّب ما يصل إلى 0.5 م من الاحترار بحلول نهاية هذا القرن. تتمتع جميع تعديلات وتنقيحات بروتوكول مونتريال السابقة بدعم دولي، وسوف تقود الدول التي تصدق على التعديل مبكراً اتجاهاً ستسير وراءها فيه بقية دول العلم على الارجح.

عندما تستخدم الأطراف تقنيات جديدة أثناء تنفيذ تعديل كيغالي سيكون بمقدورها كسب ميزة تنافسية في السوق العالمية. غالباً ما تكون التقنيات البديلة فعالة من ناحية التكلفة وتؤدي إلى تحسين جودة المنتجات النهائية، بما في ذلك كفاءة الطاقة. من خلال تعديل كيغالي يضطلع بروتوكول مونتريال بالمسؤولية عن مركبات الهيدروفلوروكربون ويلعب دوراً قيادياً في العمل صوب عالم مستدام بيئياً لا يتخلف فيه أحد عن الركب، وذلك تنسيقاً مع خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. ستتمتع الاطراف العاملة بالمادة 5 (بما فيهم لبنان) في تعديل كيغالي بإمكانية الحصول على الدعم المالي والفني المقدم في إطار البروتوكول. هناك أيضاً عدد من المنافع الأخرى التي يجلبها التصديق.

فوائد إبرام لبنان الى البروتوكول:

هناك حوافز معينة للأطراف العاملة بالمادة 5 للتصديق على تعديل كيغالي:

الآلية المالية: تؤسس المادة 10 من بروتوكول مونتريال آلية مالية لتوفير التعاون المالي والفني، بما في ذلك نقل التكنولوجيات، لدعم امتثال الأطراف العاملة بالمادة 5 للبروتوكول. هناك جزء من هذه الحزمة عبارة عن الصندوق متعدد الاطراف، وهو يتكفل– من جملة أمور اخرى– بالتكاليف الإضافية المتفق عليها التي تتحملها الاطراف العاملة بالمادة 5. اتخذ الاجتماع الثامن والعشرون للأطراف عدداً من القرارات الأساسية بشأن تقديم الصندوق متعدد الاطراف الدعم للأطراف العاملة بالمادة 5.

"ستتمتع الاطراف العاملة بالمادة 5 بالمرونة لتحديد الأولويات بشأن مركبات الهيدروفلوروكربون وتحديد القطاعات واختيار التقنيات والبدائل ووضع وتنفيذ استراتيجياتها للوفاء بالالتزامات المتعلقة بمركبات الهيدروفلوروكربون المتفق عليها، وذلك استناداً إلى حاجاتها المعينة وظروفها الوطنية، باتباع نهج تحركه اعتبارات البلدان المعنية، وسيتم تضمين هذا المبدأ في إرشادات الصندوق متعدد الاطراف".

سيتم توفير دعم مالي إضافي لتقديم المساندة للأطراف العاملة بالمادة 5 التي تبدأ بداية سريعة في خفض مركبات الهيدروفلوروكربون تدريجياً قبل الاجتماع في كيغالي، أعلنت مجموعة من 16 بلداً مانحاً عن نيتها تقديم 27 مليون دولار للصندوق متعدد الاطراف قبل عملية تجديد موارد الصندوق التالية. ويمكن استكمال هذا المورد بالتمويل الخاص بكفاءة الطاقة المقدم من قبل مجموعة من المنظمات الخيرية، والتي أعلنت تمويلاً للبداية السريعة مقداره 53 مليون دولار.

طُلب من اللجنة التنفيذية للصندوق متعدد الأطراف أن تضمّن، في إرشاداتها التمويلية، مبادئ تجعل الشركات مؤهلة للتمويل فيما يخص عمليات التحويل الثاني والثالث لتمكينها من الامتثال للتعديل عندما تكون هذه الشركات قد قامت بالفعل بعملية التحويل الاولى بغية التخلص التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الاوزون وفقاً لبروتوكول مونتريال.

إن ابرام لبنان لتعديل كيغالي، سيسمح له بالاستفادة من المنافع التي تنتج عن هذا التعديل وستكون فرصة لاستقطاب مشاريع جديدة ممولة من قبل صندوق متعدد الاطراف وسيساهم ذلك في المحافظة على استعمال الغازات التي لا تضر بطبقة الاوزون والتي تساهم ايضاً في تحسين التغير المناخي.

لذلك،

أعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي اذ تحيله الى المجلس النيابي الكريم ترجو اقراره.